

ملائمة صيغ التمويل الإسلامي في نمو وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

The suitability of Islamic financing formulas for the growth and sustainability of small and medium-sized enterprises in Algeria

غزالي عماد

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة يحي فارس -المدية-
الجزائر.

rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2025/11/22

*

غرداوي فاتح

مخبر الإقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة يحي فارس -المدية-
الجزائر.

fatih@univ-medea.dz.gherdaoui

تاريخ الإستلام: 2025/08/02

تاريخ القبول: 2025/08/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى ملائمة صيغ وأدوات التمويل الإسلامي لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتقييم دورها في تعزيز النمو والإستدامة الإقتصادية لهذا القطاع الحيوي، كما تسعى إلى الكشف عن متطلبات تطبيقها وتطويرها، في بيئة إقتصادية مازالت تهيمن عليها المعاملات البنكية التقليدية. وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذا التعدد في الصيغ التمويلية، يتيح الفرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على حاجاتها ومستلزماتها التمويلية اللازمة، إلا أن مدى فعاليتها في الواقع الجزائري، لا يزال يطرح إشكالات بحثية متعددة، تتعلق بمدى إستجابة البنية القانونية والمؤسسية لها، ومدى قدرتها على مواجهة تحديات التمويل التقليدي، إضافة إلى مدى وعي أصحاب المؤسسات بها وثقتهم في آلياتها. الكلمات المفتاحية: تمويل إسلامي، صيغ تمويل إسلامي، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، الجزائر. تصنيف JEL: G24، G21.

Abstract:

This study aims to clarify the suitability of Islamic financing formulas and tools for the needs of small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria and to evaluate their role in promoting growth and economic sustainability for this vital sector. It also seeks to uncover the requirements for their application and development in an economic environment still dominated by traditional banking transactions.

This study concludes that this diversity of financing formulas provides SMEs with the opportunity to secure their necessary financing needs and requirements. However, their effectiveness in the Algerian context still poses multiple research questions related to the extent to which the legal and institutional structure responds to them, their ability to meet the challenges of traditional financing, and the extent to which business owners are aware of them and their confidence in their mechanisms.

Keywords: Islamic finance; Islamic financing formulas; Small and Medium Enterprises; Algeria.

Jel Classification Codes: G24; G21.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعائم الحيوية في هيكله الإقتصاد الوطني، لما لها من دور فعال في تحفيز النمو، وتحقيق التوازن التنموي، وإمتصاص البطالة من خلال خلق فرص العمل، غير أن هذه المؤسسات، رغم إنتشارها وإتساع نطاقها في الجزائر، ما تزال تواجه تحديات تمويلية جوهرية تُعيق قدرتها على التوسع والإستدامة والنمو، ويرجع ذلك بالأساس إلى الصعوبات التي تفرضها النظم التمويلية التقليدية، المتضمنة معدلات فائدة مرتفعة وشروط ضمان مجحفة لا تتلاءم مع طبيعة هذه المشاريع من حيث الحجم والسيولة والقدرة على المخاطرة.

وفي هذا الإطار، بات من الضروري البحث عن آليات تمويل بديلة أكثر تكيّفًا مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويأتي التمويل الإسلامي في هذا السياق كأداة واعدة تستند إلى مبادئ شرعية ترفض الفائدة (الربا)، وتعتمد بدلاً من ذلك على المشاركة في الربح والخسارة، كما يقدم هذا النموذج صيغاً متنوعة كالمراجعة، والمشاركة، والمضاربة، والإستصناع، والإجارة، بما يجعل منه نظاماً مرناً وقادراً نظرياً على تلبية إحتياجات هذا النوع من المؤسسات دون تحميلها أعباء مالية خانقة.

1.1. الإشكالية وتساؤلات الدراسة

وعلى ضوء ماسبق ذكره تبرز معالم الإشكالية الأساسية التي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

ما مدى ملائمة صيغ التمويل الإسلامي وأدواته التمويلية لإحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما أثر ذلك في دعم نموها وإستدامتها؟

وللإلمام بجوانب الإشكالية المطروحة ارتأينا طرح جملة من الأسئلة الفرعية، كما يلي:

- ماذا نقصد بالتمويل الإسلامي؟ وما هو واقعه بالجزائر؟
- فيما تتمثل أساليب وصيغ التمويل الإسلامي المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى ملائمة وأهمية هذه الصيغ التمويلية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ماهي متطلبات تطبيق وتطوير هذه الصيغ التمويلية في إستدامة ونمو هذه المؤسسات بالجزائر؟

2.1. فرصيات الدراسة

للإجابة على مجموعة الأسئلة الفرعية سابقة الذكر التي تضمنتها الإشكالية الرئيسية قمنا ببلورة الفرضيات التالية:

- التمويل الإسلامي هو عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بتقديم خدمات ومنتجات مالية موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- مازالت الجزائر متأخرة نوعاً ما في مجال المالية الإسلامية مقارنة مع بعض الدول الرائدة في هذا المجال مثل ماليزيا؛
- تتمثل الأساليب والصيغ التمويلية الإسلامية في المراجعة - المشاركة - المضاربةإلخ؛
- ساهمت المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي بصفة فعالة في دعم وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال الصيغ التمويلية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية؛

3.1. أهمية الدراسة:

نوجز أهمية الدراسة فيما يلي:

تبرز أهمية الدراسة في سعيها لفهم مدى توافق وملائمة صيغ التمويل الإسلامي وأدواته التمويلية مع حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من أجل العمل على إستدامتها ونموها، بإعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور هذه الصيغ التمويلية في ترسيخ ممارسات مالية مستدامة تعزز من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتوسع، بما يتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية ويواكب التوجهات الإقتصادية الوطنية نحو تنوع مصادر التمويل.

4.1. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

✓ التعرف على الجانب المفاهيمي المتعلق بالتمويل الإسلامي ومختلف صيغه التمويلية والضوابط الشرعية القائم عليها؛
✓ تحليل مدى تكامل وملائمة صيغ التمويل الإسلامي مع الخصائص الهيكلية والوظيفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

✓ محاولة لتقديم مقترحات والمتطلبات التي يجب العمل على توفيرها من أجل تطبيق وكذا تطوير آليات صيغ التمويل الإسلامية لإستدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

5.1. منهج الدراسة:

تم إعداد هذا البحث من خلال الإعتماد على المنهج الوصفي للتعرف على أبرز المفاهيم المتعلقة بالتمويل الإسلامي ومختلف صيغه التمويلية وكذا أدواته بالإضافة إلى الإعتماد على المنهج التحليلي، من خلال تحليل صيغ وأدوات التمويل الإسلامي وتفسير مدى توافقها وملائمتها مع متطلبات النمو والإستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
6.1. تقسيمات الدراسة: لإختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسة كالآتي:

✚ التمويل الإسلامي وأدواته التمويلية:

✚ إستدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر؛

✚ تحليل تطور الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل الإسلامي في الجزائر؛

✚ ملائمة صيغ التمويل الإسلامي ومتطلبات تطبيقها وتطويرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2. التمويل الإسلامي وأدواته التمويلية:

التمويل الإسلامي يمثل نظام ماليًا يقوم على ضوابط الشريعة، ويرتكز على ربط رأس المال بالأنشطة الإقتصادية الحقيقية لتحقيق العدالة وتوزيع المخاطر، وتتنوع أدواته التمويلية كالبنوك الإسلامية التي تقدم صيغ تمويلية مختلفة كالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والسلم والإستصناع وغيرها من الصيغ التمويلية.

1.2. نشأة وتطور حجم التمويل الإسلامي

1.1.2. نشأة التمويل الإسلامي

نشأ التمويل الإسلامي قديماً من خلال إزدهار التجارة حيث: " أدى تطور التجارة الدولية بين أقطار العالم الإسلامي والخارجي إلى إبتكار أنظمة مصرفية مالية أدت إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري وتسيير تداول النقود ومن أبرزها قيام الصيرافة المسلمين بوزن النقود وتحديد قيمتها التبادلية وحفظ الودائع، وإصدار الصكوك ومبادلة العملات وتحرير أوراق تجارية مثل السفنجة ورقاق الصيرافة (عبارة عن تعهدات مكتوبة للإلتزام بالدفع عند الطلب للمستفيد أو حاملها)"(محمود، 2010، صفحة 77).

2.1.2. تطور حجم أصول التمويل الإسلامي:

لقد أصبح التمويل الإسلامي جزءاً هاماً من النظام المالي الدولي، وهو أحد أسرع الأنظمة المالية نمواً خلال العقدين الماضيين، ويبين الجدول أدناه نمو التمويل الإسلامي من عام 2006 إلى عام 2026، إلى جانب النمو المتوقع للأصول الإسلامي.

جدول 1: تطور أصول التمويل الإسلامي، وحدة القياس " (ترليون دولار أمريكي)"

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
حجم أصول التمويل الإسلامي	2.2	2.31	2.46	2.51	2.88	2.75	3.06	3.25	5.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: ifsb. (2023). Islamic Financail Serces Industry stability report 2023

يوضح الجدول رقم 1 أن الأصول المالية الإسلامية العالمية شهدت في السنوات الأخيرة نمواً سريعاً بسبب الصحة الدينية للمجتمع الإسلامي، وتتركز معظم الأصول في الدول الإسلامية مثل الشرق الأوسط وآسيا. وقُدِّرت أصول التمويل الإسلامي بنحو 1.5 تريليون دولار في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وقفزت إلى نحو 1.8 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2012، يمثل عام 2016 العام الثاني على التوالي من الركود في نمو أصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية حيث قدرت القيمة الإجمالية للصناعة المالية بـ 2.31 تريليون دولار أمريكي أما سنة 2015 سجلت 2.2 تريليون دولار أمريكي، سنة 2019 قدرت بـ 2.88 تريليون دولار أمريكي أي بنسبة نمو قدرت بـ 11.4 (2018): سجلت 2.19 تريليون دولار. يتكون التمويل الإسلامي من أربع أدوات مهمة وهي البنوك الإسلامية، الصكوك، صناديق الإستثمار، التأمين التكافلي، الجدول التالي يوضح توزيع أصول التمويل الإسلامي في سنة 2019 حسب كل أداة:

الجدول 2: توزيع أصول التمويل الإسلامي سنة 2019 مقسمة حسب أدواته

أصول التمويل الإسلامي	قيمتها بالبلليون دولار أمريكي	نسبة من إجمالي أصول التمويل الإسلامي	عدد المؤسسات
البنوك الإسلامية	1993	69%	526
الصكوك	538	19%	3420
صناديق الإستثمار الإسلامية	140	05%	645
التأمين التكافلي	51	02%	1749
أصول إسلامية أخرى	153	05%	336

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: finance islamic management and Wealth, 2021. p09

2.2 تعريف التّمول الإسلامي

إكتسب التمويل الإسلامي إهتماماً بالغاً في السنوات الأخيرة نظراً لأهميته ونجاعته كمصدر تمويلي يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية. وفي مضمون هذا الفرع سنتطرق إلى مايلي:

أ. تعريف التّمول كمصطلح

يعد مفهوم التمويل من بين المفاهيم الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد فهو يعبر عن إدارة وتوجيه الموارد المالية بشكل فعال لتلبية إحتياجات وإقامة مختلف الإستثمارات والأنشطة، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات وحتى الحكومات والدول.

تعريف التمويل

التمويل هو: مجموع التدفقات النقدية والمالية المختلفة، لصالح الأفراد والمؤسسات والدولة والخارج، بغرض إنتاجي أو إستهلاكي (خليل، 2017، صفحة 10)

ب. تعريف التّمول الإسلامي

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت إلى موضوع تعريف التمويل الإسلامي نحاول التّطرق إلى البعض منها فيما يلي:

التعريف الأول التّمول الإسلامي: هو نموذج مالي جديد، يتمحور مفهومه حول مزيج دقيق بين الاقتصاد والأخلاق والشريعة الإسلامية لشؤون الأعمال، والغرض منه الرغبة في التّأكد من أن المنتجات المالية متوافقة مع المنتجات القانونية والمبادئ الأخلاقية للإسلام (Ahlem & Aissa, 2022).

التعريف الثاني: كما يعرف التمويل الإسلامي بأنه: عبارة عن تقديم المال نقداً أو عيناً من مالكة إلى آخر ليديره ويتصرف فيه طالبا لربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبيحه الشرع (الجبوري، 2014، صفحة 42).

التعريف الثالث: التّمول الإسلامي هو نظام مالي عملياته وسياساته مبنية على قواعد الشريعة الإسلامية، وتعكسها تعاليم الإسلام. وتكون متوافقة مع المبادئ الأساسية التي تحكم الأنشطة المالية الإسلامية. من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التمويل الإسلامي على أنه:

التمويل الإسلامي: هو إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تضم توفير الموارد المالية لأي نشاط إقتصادي يساهم في تحسين عجلة الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات العاملة من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

3.2. أدوات التمويل الإسلامي

توسع نطاق استخدام التمويل الإسلامي و تنوع آليات وأساليب التمويل به، ومن بينها الصكوك الإسلامية وصناديق الإستثمار الإسلامية والتأمين التكافلي بعد ما كانت منحصرة في البنوك الإسلامية عند أول ظهور لها في النظام المالي العالمي.

📌 البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل على تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة، بعيداً عن الفوائد الربوية والمعاملات المحرمة.

تعريف البنوك الإسلامية

هي مؤسسات مالية تعمل وفق الشريعة الإسلامية، وتحرم الربا، وتعتمد على أساليب وصيغ تمويلية مشروعة كالمضاربة والمرابحة والمشاركة، وترتبط عملياتها بالاقتصاد الحقيقي، وتسعى إلى تحقيق الربح ضمن إطار أخلاقي يعكس مبادئ العدالة والتضامن.

تطور تعداد البنوك الإسلامية في العالم من 1990-2019

الجدول 3: تطور تعداد البنوك الإسلامية في العالم من 1990-2019

السنة	1990	1995	1997	2000	2005	2008	2010	2018	2019
العدد	100	160	176	250	370	450	450	505	526

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على تقارير (IFSB Islamic Financial Services Board).

📌 الصكوك الإسلامية

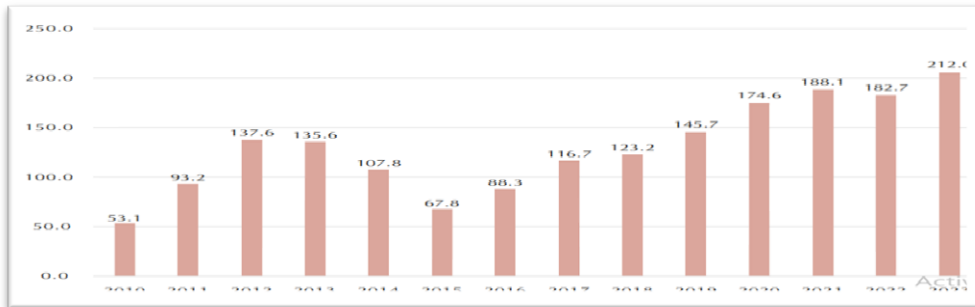
تعريف الصكوك الإسلامية: "تعبّر عن أوراق مالية تصدر بقيمة متكافئة، تمثل حصص شائعة في ملكية أصول مثل: العقارات أو تسيّجات أو المنافع أو الحقوق أو حتى مزيج منها، وتصدر بناء على عقد شرعي يحدد الضوابط والأحكام المنظمة لها." (القرار رقم: 178 ، (4/19)، 2009).

تطور حجم الصكوك الإسلامية في العالم

عرفت الصكوك الإسلامية جملة من التطورات والتغيرات في عملية إصدارها وتداولها مواكبة بذلك التغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

والشكل التالي يوضح لنا أهم التطورات الحاصلة في عملية إصدار الصكوك الإسلامية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 عالمياً.

الشكل 1: أهم التطورات الحاصلة في عملية إصدار الصكوك الإسلامية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2023 عالمياً.



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتمااد على: Market International Islamic Financial, Sukuk report 13 the edition, 2024.p25

كما هو موضح في الشكل البياني أعلاه، بلغ إجمالي الإصدارات العالمية (طويلة الأجل وقصيرة الأجل) 212 مليار دولار أمريكي، مما يؤكد المكانة الرائدة للصكوك كأداة تمويل رئيسية. وكما هو موضح في الشكل البياني أعلاه، سجلت إصدارات الصكوك العالمية زيادة إيجابية بنحو 16% سنويًا، أي ما يعادل 212 مليار دولار أمريكي في عام 2023، مقارنةً بـ 182.7 مليار دولار أمريكي في عام 2022. ويعزى حجم الإصدارات خلال عام 2023 بشكل رئيسي إلى إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وبعض الولايات القضائية الأخرى.

تعريف الصناديق الاستثمارية الإسلامية

على أنها تلك المؤسسات المالية الخاضعة لفقهاء المعاملات الإسلامية في تطبيق عملياتها المالية، ويديرها مختصون وخبراء ماليون يتمتعون بالاستقلال التام في إدارة أموال الصندوق عن أرباب المال المساهمون (المستثمرون ويسعون للحفاظ على رؤوس الأموال وتنميتها وتوزيع المخاطر من خلال تنوع المحفظة المالية وما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق أهداف مالية متمثلة في عوائد تحدد حسب درجة الخطر.

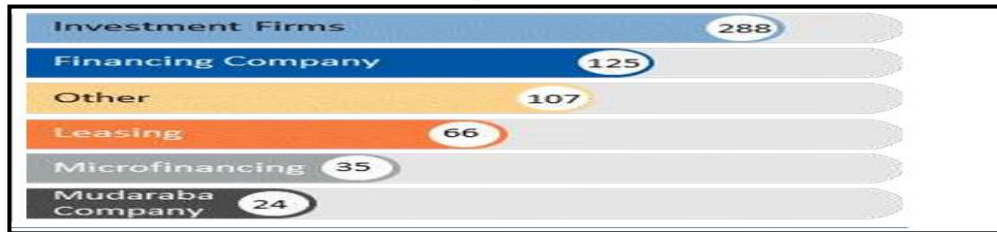
التأمين التكافلي

التأمين التكافلي: هو اتفاق مجموعة من الأشخاص على دفع إشتراكات على أساس التبرع في صندوق يسمى "صندوق المشاركين" بهدف تفتيت المخاطر التي يتعرضون لها، ويتم التعويض من خلال هذا الصندوق لكل من تعرض إلى الخطر بحيث يكون الحادث تشمله التغطية (عمر، صفحة 346).

أدوات التمويل الإسلامي الأخرى

المقصود بأدوات التمويل الإسلامي الأخرى هي جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي لا تعمل تحت مظلة البنوك الإسلامية وشركات التأمين مثل: شركات الإستثمار وشركات الرهن العقاري والتأجير ومؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية الأخرى التي تتوافق طبيعة عملها مع الشريعة الإسلامية.

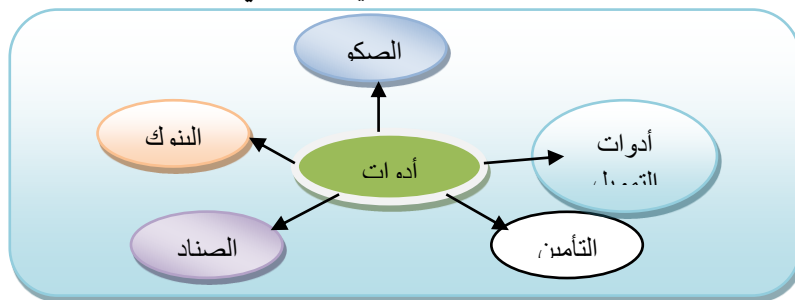
الشكل 2: تعداد مؤسسات التمويل الإسلامي الأخرى حسب النوع لسنة 2019



المصدر: (finance islamic management and Wealth, 2021, p43)

بالإعتماد على الشكل البياني أعلاه نلاحظ أنه في عام 2019، شهدت OIFS نموًا بنسبة 6% بمقدار 153 مليار دولار أمريكي، إذ احتلت شركات شركات الإستثمار الريادة في إستجواذها على أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى بنسبة 40%، حتى في عدد المؤسسات تعتبر من أكثر أنواع OIFS انتشارًا بـ 288 مؤسسة، تليها شركات التمويل التي شكلت 19% أما عدد مؤسسات شركات التمويل فقدرت بـ 125 مؤسسة.

الشكل 3: أدوات التّمول الإسلامي



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعلومات السابقة

3. إستدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر:

تمثل إستدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية في الجزائر نظرا لدورها الحيوي في خلق الثروة وتوفير مناصب شغل، غير أن هذا النمو يظل مرهون بتوفير بيئة تمويلية فعالة تدعم إستدامة نمو وتوسع هذه المؤسسات.

1.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفوههما حسب المنظمات الدولية

✓ وفقا للبنك الدولي (WB): المؤسسات الصغيرة هي المؤسسات التي يقل عدد العاملين عن 50 عامل وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 300 عامل ولا يتجاوز حجم المبيعات السنوية عن 15 مليون دولار أمريكي. (غديري، 2023، صفحة 39) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول 4: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البنك الدولي

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم المبيعات السنوي
مؤسسة صغيرة	أقل من 50 عامل	أقل من 3 ملايين دولار أمريكي
مؤسسة متوسطة	أقل من 300 عامل	أقل من 15 مليون دولار أمريكي

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ وفقا لتصنيف منظمة العمل الدولية (ILO)

المؤسسات الصغيرة عدد العمال فيها أقل من 10 عمال، والمؤسسات المتوسطة تشغل ما بين 10 إلى 99 عامل، وما يزيد عن 99 عاملا تعد مؤسسات كبيرة (سلمان و العبادي، 2015، صفحة 18).

✓ بخصوص تعريف الجزائر: حسب القانون 17/02 المؤرخ في 10/01/2017، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما

كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج الخدمات و / أو السلعة عدد العمال فيها من واحد إلى 250 عامل، ورقم أعمالها لا يتعدى 4 مليار دينار جزائري، وهي تستوفي معايير الإستقلالية. (عزوز، 2018، صفحة 250) مؤسسة متوسطة الحجم: العمال فيها يتراوح ما بين 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون إلى 4 ملايين دينار جزائري

مؤسسة صغيرة الحجم: عدد العمال يتراوح من 10 إلى 49 عامل، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز (400) مليون دينار جزائري (الرسمية، 2017، صفحة 6)

2.3. إستدامة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الإستدامة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها عدة معاني وهي :

تحقيق النمو الإقتصادي مع الحفاظ على الإستقرار الإجتماعي وكذا حماية البيئة.

كما تعبر عن قدرة المؤسسات على توظيف مواردها بكفاءة بغية تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال الإستثمارات المباشرة أو غير المباشرة.

ومن ناحية أخرى الإستدامة تعبر عن القدرة على حماية الموارد الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية، مع ضمان إستمراريتها لتلبية إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتستند الإستدامة على:

❖ الإستدامة الإقتصادية (Economic sustainability): تعني السعي لتحقيق رفاهية إقتصادية مستدامة لأطول

فترة ممكنة، ويُقاس ذلك عادةً بمؤشرات مثل مستويات الدخل والإستهلاك؛ (أحمد، 2023، صفحة 372)

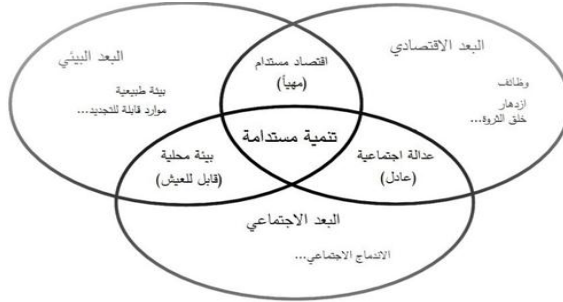
❖ الإستدامة الإجتماعية (Social sustainability): تركز على تعزيز التماسك المجتمعي وقدرته على الإستجابة

للإحتياجات الأساسية للأفراد، مثل التعليم، والصحة، والتغذية، والسكن، بالإضافة إلى دعم البُعد الثقافي؛

❖ الإستدامة البيئية (Environmental sustainability): تُعنى بتحقيق الإستخدام الرشيد والمسؤول للموارد الطبيعية، وضمان إستمرارية مواردها لصالح الأجيال المقبلة، مع الحد من التلوث والآثار السلبية للأنشطة الإقتصادية؛ متطلبات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن سعي المؤسسات إلى تحقيق مجموعة من المتطلبات تضمن لها الديمومة والبقاء، من خلال توجيه أهدافها نحو ثلاثة أبعاد تتمثل في: البعد الإقتصادي، البعد الإجتماعي، والبعد البيئي.

الشكل 4: ترابط أبعاد الإستدامة :



Philip Leat *Cesar Revoredo_Giha and Scotland's Food and Drink Policy Discussion: Sustainability Issues in the Food Supply Chain 2011.P608.

يتعلق البعد الإقتصادي: بالاستخدام الكفء للموارد والقدرة التنافسية واستمرارية نشاط المؤسسات فضلاً عن مساهماته في المجتمع؛

البعد البيئي: يشير قبل كل شيء إلى إدارة الموارد الطبيعية بهدف ضمان توافرها في المستقبل. ومع ذلك، فهو يشمل أيضاً قضايا مثل حماية المناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي، فضلاً عن جودة مياه الشرب والهواء؛ ويتعلق البعد الإجتماعي: هنا بمسائل فرص العمل وتنمية المجتمع ورفاهية الإنسان؛

مفهوم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويعرف نمو المؤسسات على أنه الزيادة في النتائج، ويمكن قياسه عن طريق:

✓ مؤشرات إقتصادية: الزيادة في رقم الأعمال القيمة المضافة، الكتلة النقدية؛

✓ مؤشرات فيزيائية أو عينية كالحجم، عدد المؤسسات التابعة والفروع والمباني؛

✓ مؤشرات بشرية: القوى العاملة؛

✓ مؤشرات مالية مثل القيمة السوقية؛

3.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة في الجزائر حيث كان هذا التطور

الملحوظ في تعدادها نتيجة جهود الدولة الجزائرية المبذولة في إطار دعم وتنمية هذا القطاع.

1.4.3 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع

تطور تعداد بسبب الإهتمام الذي حظي به هذا القطاع والجدول الآتي يوضح تطور هذه المؤسسات في الجزائر.

بالإعتماد على الجدول نرى أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 1359803 عام 2022 تنقسم بدورها على

1359580 مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، والتي تشمل 56,09 أشخاص معنوية، والباقي مهن حرة بنسبة تقدر ب20,06%

، ومهن حرفية مثل النشاطات المتمثلة في الصناعات التقليدية قددرت ب23,83% أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة

للقطاع العام بلغت نسبتها حوالي 0,02% .

الجدول 5 : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الطبيعة القانونية نهاية سنة 2022

النسبة	العدد	طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
56,09	762769	اشخاص معنوية
43,89	596811	اشخاص طبيعية
20,06	272726	مهن حرة
23,83	324085	مهن حرفية
99,98	1359580	المجموع 01
0,02	223	مؤسسات عامة
0,02	223	المجموع 02
100	1359803	المجموع الكلي

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de la PME

4. تحليل تطور الاطار القانوني والتنظيمي للتمويل الإسلامي في الجزائر

1.4. التطور الإطاري القانوني للتمويل الإسلامي في الجزائر

شهد قطاع التمويل الإسلامي في الجزائر تطوراً تدريجياً خلال السنوات الأخيرة، حيث إتخذت الحكومة الجزائرية عدة خطوات لتقنين النشاط المصرفي الإسلامي، من أبرزها:

✚ النظام 02-18 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018

لم يطبق على أرض الواقع لعدة إعتبارات منها غياب الإرادة السياسية وعدم الإستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر بداية من 2019 إلى جانب تأثر الجزائر كباقي دول العالم بأزمة كورونا.

✚ قراءة في النظام رقم 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

تحليل بعض مواد النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية:

-المواد (من 04 الى 12): جاءت للتعريف بصيغ الصيرفة الاسلامية المسموح بممارستها في البنوك والمؤسسات المالية"، ومما يلاحظ على التعريفات المتعلقة بمنتجات الصيرفة الإسلامية أن المشرع الجزائري يعرف أحيانا الشكل المطور والمنبثق عن الصيغة الفقهية للمنتج المالي، وأحيانا يعرف المنتج المالي بمفهومه الفقهي العام، وهذا يعبر عن مدى معرفة المشرع الجزائري بإمكانية تطبيق الصيغ الفقهية في البنك من عدمه.

-المواد (من 13 الى 16): تناولت في مجملها التعريف بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالبنك والمؤسسات المالية، والتقدم بملف طلب ترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الاسلامية الى بنك الجزائر، ويتكون ملف طلب الترخيص لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية من الوثائق التالية:

✓ شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مقدمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية؛

✓ بطاقة وصفية للمنتج؛

✓ رأي مسؤول المطابقة (هيئة الرقابة الشرعية) للبنك أو المؤسسة المالية؛

✚ التعليم رقم 20/03 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية

لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

يمكن أن نلخص ما جاءت به هذه التعليم في النقاط التالية:

✓ نصت المادة 06 من التعليم بأن يدرج المصرف أو المؤسسة المالية ضمن عقد المراجعة بند يلزم الزبون بدفع مبلغ

مالي يساوي جزء أو كامل الضرر الفعلي في حالة التأخر أو: السداد في الآجال دون مراعاة أو تمييز لسبب التأخر سواء كان

بإرادة أو خارج عن إرادة العميل، وهذا يناقض قوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿ وَإِنْ كَانَ دُوْ عُسْرَةً فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ

تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٨٠﴾:

✓ في نص المادة 20 من التعليمات والمتعلقة بالمضاربة لا يحق للمصرف أن يشارك في إدارة الأموال، وجاء في الشق الثاني من المادة أنه يمكن للمصرف أن يقوم بالرقابة والتحقق في حسابات المضاربة والوثائق ذات الصلة التي يمسكها المضارب، وحتى لا يتعارض هذا الشق مع الشق الأول من المادة كان من المفترض أن ينص على أن تكون الرقابة بعدية وليس أثناء العمل؛

✓ نصت المادة 53 من التعليمات بأن الموارد التي يتحصل عليها المصرف في شكل ودائع تحت الطلب وودائع إدارية، يمكن للمصرف التصرف فيها عن طريق إستثمارها في العمليات المصرفية الإسلامية على أن يلتزم شبك الصيرفة الإسلامية برد هذه الأموال للزبون بناء على طلبه وبدون أي زيادة بحيث لم يتم تطرق هذه المادة بين النوعين من الودائع إذ من المتعارف عليه أن الودائع تحت الطلب يلتزم الشبكات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية بردها دون أي زيادة؛

✚ أهم ما جاء به القانون 2009-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي بخصوص الصيرفة الإسلامية

حمل قانون 09-23 المتضمن القانون النقدي والمصرفي المؤرخ في 21 جويلية 2023 تلخص أهم ما جاء به فيما يلي:

✓ إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكييفها مع خصوصيات العمليات المصرفية خاصة الإسلامية والتمويل الأخضر، وهو ما نصت عليه المادة 44 قصد ضمان أكثر فعالية للسياسة النقدية؛

✓ نصت المادة 61 من القانون على تحديد تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي بأن يكون أحد أعضائه شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية، ويعد هذا اعتراف من قبل المشرع بمكانة الصيرفة الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية؛

✓ من خلال المادة 68 من القانون وزيادة على العمليات المصرفية المتمثلة في تلقي أموال من الجمهور عمليات القرض، وكذا جميع وسائل الدفع تحت تصرف الجمهور وإدارة هذه الوسائل، تم إضافة عملية مصرفية جديدة متعلقة بالصيرفة الإسلامية؛

✓ أعادت التأكيد المادة 72 من القانون على الاستقلالية المالية والمحاسبية والإدارية للشبكات عن الهياكل الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية، كما ورد في النظام 20/02؛

✚ القرار رقم 85 بتاريخ 01 جوان 2025 المتعلق بكيفية إصدار الصكوك السيادية الإسلامية من قبل الخزينة العمومية

صدر القرار رقم 85 بتاريخ 01 جوان 2025، المتعلق بتطبيق المادة 179 من قانون المالية 2025 / 1446 هج، يعد خطوة مهمة في الإتجاه الصحيح من قبل وزارة المالية تستدعي التثمين لإستكمال منظومة التشريعات الخاصة بمنتجات الصناعة المالية الإسلامية، وإستفادة منها في تمويل إحتياجات الخزينة العمومية من المصادر الحقيقية، وتنويع فرص الإستثمار في الإقتصاد الوطني مما يتيح الحل المناسب للقضايا التالية:

• تنويع فرص إستثمار فائض السيولة في حسابات الإستثمار المطلقة والمقيدة، وحسابات الإدخار بالمصارف الإسلامية؛

• إستثمار فوائض السيولة بالأقسام والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛

• تنويع منتجات استثمار فوائض التأمين التكافلي من خلال تكوين محفظة متنوعة من الصكوك السيادية، والخروج

من الوضع التقليدي الحالي؛

وقد حدد القرار نماذج الصكوك السيادية التي يمكن إصدارها، وهي (القرار رقم 85 المتعلق بكيفية إصدار الصكوك

السيادية الإسلامية من قبل الخزينة العمومية، 2025):

➤ صكوك الاجارة؛

➤ صكوك المشاركة؛

➤ صكوك المضاربة؛

➤ صكوك الاستصناع؛

➤ صكوك الوكالة؛

الشكل 5: الصكوك السيادية الإسلامية في الجزائر في إطار الأمر رقم 01-85 / 2025/06/01



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة

✚ قراءة في النظام رقم 04-25 / 2025 الذي يتعلق بمنح السيولة الاستعجالية للمؤسسات المصرفية التقليدية والمصارف الإسلامية ونوافذها في البنوك التقليدية.

خصص بنك الجزائر المادة 14 كمادة وحيدة ضمن الفقرة الرابعة، أحكاما أخرى من بين 17 مادة، للتأكيد على توفيره للسيولة الاستعجالية المؤقتة، الملائمة لخصوصية أعمال البنوك الإسلامية، والتي من المفترض أن لا تكون مرتبطة بالمعدل التوجيهي التقليدي، أو المعدل الذي أشارت إليه المادة الرابعة في النظام 04-25، بل بمعدلات المشاركة التوجيهية، وهذا يدخل في صلب وظيفة البنوك المركزية.

إن دور بنك الجزائر باعتباره بنكا للبنوك، يتطلب تفعيل وظيفة المسعف الأخير الذي تلجأ إليه البنوك لطلب السيولة الاستعجالية، الملائمة لممارسة أعمالها، ولهذا أصدر النظام 2025/04-25، ليحدد الكيفيات والشروط والضمانات المطلوبة لتوفير السيولة للبنوك التقليدية والإسلامية (في تعليمة ستصدر قريبا).

ويستعمل البنك المركزي هذه الأداة كجزء أساسي لسياسته النقدية، لتوجيه التمويل والإئتمان المصرفي بشكل يتناسب مع طبيعة الأوضاع الإقتصادية في الحالات العادية وفي حالات التضخم وحالات الانكماش والركود.

ويمكن استخدام معظم صيغ التمويل الإسلامية في تلبية إحتياجات السيولة الإستعجالية بالبنوك الإسلامية، ومن خلال التحكم في رفع أو تخفيض معدلات مشاركة البنك المركزي، لتوجيه السيولة للقطاعات المستهدفة وتوزيعها على الصيغ والمشاركات المرتبطة بها.

الجدول 6: التأطير التشريعي للبنوك الإسلامية في الجزائر (2018-2025)

السنة	المرجع القانوني	أهم ما جاء فيه
2018	النظام 02/18	أول تأطير قانوني للصيرفة "التشاركية": الاعتراف بصيغ التمويل الإسلامي كمرابحة والمضاربة ... الخ
مارس 2020	النظام 20/02	تحديد العمليات البنكية الإسلامية: التفريق بين الصيغ؛ ادراج هيئة شرعية وطنية
أفريل 2020	التعليمة 03/20	توضيح وتفصيل الصيغ الشرعية (المادة 60)؛ توسيع الشرح مقارنة بالنظام السابق
2023	القانون 23/09	دمج الصيرفة الإسلامية ضمن النظام النقدي والمصرفي؛ دعم بالهيئات الرقابية والسياسات المالية
جوان 2025	القرار رقم 85	تنظيم اصدار الصكوك الإسلامية؛ تنوع مصادر التمويل والاستثمار
جوان 2025	النظام 04-25	تمكين المصارف الإسلامية من السيولة الاستعجالية بآليات خاصة غير تقليدية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعلومات السابقة

2.4. البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تقييم أداء الواقعي بالجزائر-

عرض البنوك الإسلامية العاملة بالجزائر (بنك البركة، بنك السلام)

عدد المؤسسات المالية التي تقدم هذا النوع الأخير من التمويل الموافق ضئيل لا يتعدى بنكين إثنين هما بنك البركة ومصرف السلام.

بنك البركة الجزائري

بنك البركة يعد أول مصرف مختلط برأس مال عام وخاص، تم تأسيسه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره

500.000.000 دج، بدأ المصرف نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس العام، وقد تم إنشاؤه بمساهمة كل من بنك الفلاحة

والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين). وفي إطار القانون رقم 11/03 المؤرخ في 23 سبتمبر 2003، وقد شهد المصرف عدة تطورات بخصوص مؤشراتته المالية كما هو مبين في الجدول والشكل أدناه.

الجدول رقم (07) تطور أهم مؤشرات بنك البركة الجزائري 2013-2020 الوحدة:مليار.د.ج

السنوات	حجم التمويل	حجم الودائع	النتيجة المالية
2013	63.354	125.435	4.092
2014	80.627	131.175	4.306
2015	96.453	154.562	4.108
2016	110.711	170.138	3.983
2017	139.677	207.891	3.548
2018	156.460	223.995	5.166
2019	157.850	214.542	6.333
2020	153.089	221.873	4.227

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية من الموقع: <https://www.albaraka-bank.dz/> تاريخ الإطلاع: 2025/06/20 الساعة: 15:09.

بالإعتماد على الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن حجم التمويل والودائع لبنك البركة الجزائري في زيادة ونمو مستمر وبمعدلات متفاوتة مع ملاحظة التراجع الطفيف في المؤشرات السالفة الذكر سنة 2019، ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة السياسية التي عاشتها البلاد آنذاك، أما النتيجة المالية للمصرف فهي موجبة لكنها في تراجع مستمر بداية من سنة 2013 إلى غاية 2017 لأسباب يبقى تفسيرها لدى إدارة البنك لتعود للإرتفاع سنة 2018 و2019 وتراجع سنة 2020 بسبب الأزمة الصحية (كوفيد19).

بنك السلام الجزائري

تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مالية مبتكرة، يبلغ رأس ماله 15000.000.000 دج، وهو يشكل 7500000 سهم مدفوع بقيمة إسمية قدرها 2000 دج لكل سهم، وقد شهد المصرف عدة تطورات فيما يخص مؤشراتته المالية. يمكن تلخيصها وفق الجدول والشكل أدناه

الجدول رقم (08) تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف السلام الجزائر 2013-2020 الوحدة:مليار.د.ج

السنوات	حجم التمويل	حجم الودائع	النتيجة المالية
2013	27.531	23.932	1.266
2014	22.548	19.451	1.383
2015	21.268	23.685	0.310
2016	29.377	34.512	1.08
2017	45.455	64.642	1.818
2018	75.340	85.431	2.418
2019	95.583	103.792	4.007
2020	101.772	133.248	3.069

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية من الموقع: <https://www.alsalamalgeria.com> تاريخ الإطلاع: 2025/06/20 الساعة: 15:09.

الملاحظ من خلال الجدول أن حجم الودائع والتمويلات في تطور مستمر بإستثناء سنة 2014 أين تم تسجيل تراجع طفيف نظرا للظروف الإستثنائية التي مر بها المصرف أين تم تعيين متصرف إداري مؤقت لإدارة المصرف من قبل المصرف المركزي بسبب وجود خلافات بين المساهمين مما أثار سلبيا على نشاط المصرف، حيث تم تسجيل تراجع في مؤشراتته المالية.

أما فيما يخص النتيجة المالية فهي دوما موجبة وفي تحسين مستمر إلى غاية سنة 2015 التي شهدت فيها تراجع ملحوظ نتيجة التراجع في حجم الودائع والتمويلات، ثم بدأت في التحسن وقد بلغت ذروتها سنة 2019 ثم تراجعت سنة 2020 بسبب تداعيات الأزمة الصحية آنذاك.

الجدول رقم (09): مختلف الصيغ والخدمات الإسلامية الموجهة للخواص وأصحاب المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممنوحة من قبل مصرف السلام:

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
المنتج التمويلي					
الإستصناع	0.92	2.52	2.53	3.34	3.37
الإجارة	7.37	17.34	16.93	17.43	18.25
السلم	18.76	28.45	36.10	37.10	38.45
المرابحة والبيع للأجلة	60.04	40.53	36.75	34.	30.25
المضاربة والمشاركات	11.91	11.14	7.68	8.11	9.68

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مختلف التقارير السنوية لمصرف السلام

مما سبق يتبين أن الصيغ التمويلية الأكثر إستحداثا في مصرف السلام الجزائر هي المرابحة والبيع الآجل، إذ بلغت نسبته مجتمعة 60.04% مقارنة بإجمالي التمويل في المصرف لتعاود الانخفاض خلال الأعوام اللاحقة، وقد بلغت أدنى نسبة لها عام 2020 بنسبة تقدر تقريبا بـ 3.025% بعد صيغتي المرابحة والبيع الآجل تأتي صيغتي السلم والإجارة مع ارتفاع في نسبتها من عام 2016 إلى عام 2020، حيث بلغت نسبة تمويل السلم في عام 2020 38.45% بنسبة جيدة مقارنة بعام 2016 والتي قدرت بـ 18.76% والإجارة التي قدرت عام 2020 حوالي 18.25% بعدما كانت سنة 2016 مقدره بـ 8.73%، أما باقي الصيغ الأخرى المستخدمة فنجد أن التمويل بالمضاربات والمشاركات وصلت نسبتها في عام 2016 إلى 11.91% مجتمعة لتبدأ بالانخفاض والتذبذب في قيمتها من عام لآخر، إذ بلغت سنة 2020 نسبة 9.68% أما بالنسبة للإستصناع فقد كانت نسب تمويله خلال الفترة 2016-2020 الأدنى مقارنة باقي الصيغ فقد سجلت أعلى نسبة عام 2020 والمقدرة بـ 3.37%.

❖ النافذة الإسلامية لمصرف الخليج الجزائر:

يقدم تمويلات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد شرع في ذلك بداية من سنة 2008 عن طريق النافذة الإسلامية التي أسسها المصرف والتي تقدم خدمتين تمويليتين تسميان "Proline" وهما السلم والمرابحة ويتوافقان مع الشريعة الإسلامية، كما إستحدثت خدمة أخرى سنة 2014 سميت "Leasing" وهي عبارة عن خدمة التمويل الإيجاري.

الجدول 10 : حجم التمويل الإسلامي لمصرف خليج الجزائر خلال الفترة 2010-2020. الوحدة: مليون دج.

السنوات	إجمالي التمويل	التمويل الإسلامي	نسبة التمويل الإسلامي
2010	26515	2597	9.8
2011	44627	5181	11.6
2012	64967	8343	12.85
2013	81240	12240	14.9
2014	101162	13889	13.55
2015	104833	17209	16.4
2016	117871	17955	15.23
2017	153825	30765	20
2018	169328	38945	23
2019	153663	44562	29
2020	169136	40000	23.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف خليج الجزائر.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الممنوحة من قبل مصرف الخليج الجزائر والمتمثلة في صيغتي المرابحة السلم والتمويل الإيجاري المستحدث سنة 2014 في تزايد مستمر، إذ بعدما كانت سنة 2008 تقدر بنسبة 6.10% من إجمالي التمويل، ليصل ذروته سنة 2019 بنسبة بلغت 29%، ونتيجة تداعيات النازعة الصحية وما صاحبها من إغلاق آنذاك، تراجعت النسبة في سنة 2020 لتبلغ إلى 23%.

❖ النافذة الإسلامية في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر

تم تأسيسها سنة 2013 وبدأت نشاطها الفعلي سنة 2015، وتتمثل أهم الصيغ المستخدمة من قبل النافذة في التمويل بالمرابحة، التمويل بالسلم والتمويل بالاستصناع، ومن خلال الجدول أدناه يمكن مقارنة حجم التمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل مصرف الإسكان للتجارة والتمويل في الجزائر.

الجدول 11 : تطور حجم التمويل الإسلامي في مصرف الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر خلال الفترة 2016-2020.

الوحدة: مليون دج.

السنوات	التمويل التقليدي	التمويل الإسلامي	نسبة التمويل الإسلامي
2016	27435.24	2407.79	8.71%
2017	37997.4	7358.01	19.36%
2018	48244.53	6332.91	13.12%
2019	41887.44	6451.8	13.4%
2020	39394.5	6572.22	16.64%
المجموع	1950595	291239	14.94%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقارير السنوية مصرف الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر.

بالإعتماد على الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن تطور ملحوظ في التمويل الإسلامي، حيث إرتفع من 2407.79 مليون دج في 2016 إلى 7358.01 مليون دج سنة 2017، محققا أعلى نسبة مساهمة في إجمالي التمويل بلغت 19.36%، وعلى الرغم من تذبذب في القيم إلا أن التمويل الإسلامي حافظ على مساهمة مستقرة نسبيا، بمتوسط بلغ 14.94% خلال الفترة، في مقابل ذلك يشهد التمويل التقليدي تطور حتى عام 2018، ليليه تراجع سنتي 2019 و2020، مما قد يعكس تحولا تدريجيا في تفضيلات العملاء، نحو منتجات التمويل الإسلامي حيث تعكس هذه المؤشرات فرصا واعدة لتوسيع نشاط التمويل الإسلامي في الجزائر.

الجدول 12 : تطور نسب صيغ التمويل الإسلامي في بنك الإسكان الجزائر لسنة 2020

صيغ التمويل الإسلامي	السلم	المرابحة	القرض الحسن	المجموع
النسبة %	92%	6%	2%	100%

المصدر: الموقع الرسمي لبنك الإسكان الجزائر المتاح على الرابط: <https://www.housingbankdz.com/>

يظهر الجدول أعلاه سيطرة صيغة السلم على تمويلات البنك بنسبة 92%، مما يدل على اعتماد كبير على هذه الصيغة، تأتي بعدها صيغة المرابحة بنسبة 6%، وهي صيغة شائعة في البنوك الإسلامية. أما القرض الحسن فلا يمثل سوى 2%، ما يشير إلى ضعف الاعتماد عليه، نظرا لكونه صيغة غير ربحية مخصصة للجانب الإجتماعي والتكافلي، حيث يمكن القول أن الاعتماد الكبير على صيغة واحدة والمتمثلة أساسا في صيغة السلم، يستدعي الحاجة لتنوع الصيغ التمويلية لتلبية مختلف إحتياجات العملاء وكذا ضمان إستدامة النمو والتوسع في حجم التمويل الإسلامي.

5. ملائمة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث يشمل التمويل الإسلامي على عدة أدوات وصيغ تمويلية، تختلف باختلاف الأسلوب القائمة على أساسه من حيث المشاركة والبيع والمشاركة في الإنتاج الزراعي، لتمتد هذه الصيغ حتى إلى الجانب التكافلي القائم على الإحسان، والشكل الموالي يوضح صيغ التمويل الإسلامي الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.5. صيغ التمويل الإسلامي

فالبونوك الإسلامية وحتى النوافذ الإسلامية بالبونوك التقليدية، يتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة المشروعة، وهناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية، منها القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، ومنها القائمة على المديونية وغيرها من الصيغ التي سيتم التطرق لها:

صيغ البيوع (صيغ الهامش المعلوم)

تعد صيغ التمويل الإسلامية العنصر الجوهري الذي يعكس فلسفة الصيرفة الإسلامية ورسالتها، حيث تشتمل صيغ البيوع أو كما تسمى بصيغ الهامش المعلوم على عدة صيغ نوجزها كما يلي:

صيغة المراجعة:

هي نوع خاص من البيوع يذكر فيه البائع بوضوح كلفة السلعة المشتراة وبيوعها لشخص آخر مضيفا بعض الربح أو الزيادة (العثماني، 2019، صفحة 86).

مشروعيتها: بيع المراجعة مشروع بالكتاب والسنة والإجماع، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ سورة البقرة، والمراجعة بيع، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد).

صيغة السلم

بيع السلم هو: بيع أجل بعاجل، أي هو بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن، يتم فيه التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم (غربي، 2018، صفحة 159).

صيغة الإستصناع

الإستصناع هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي عقد شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فإذا كان العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة وهو عقد يشبه السلم لأنه بيع معدوم، لكنه يفترق عنه من حيث أنه لا يجب فيه تعجيل الثمن، ولإبيان مدة للصنع والتسليم ويفترق عن الأجرة من حيث أنّ الصانع يؤمن مادة الشيء المصنوع من ماله.

حكم عقد الإستصناع: لدى جمهور العلماء هو الجواز.

صيغة الإجارة

الإجارة هي: عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم (ميرة، 2011، صفحة 232).

والجارة عقد مشروع حكمه الجواز ودليل ذلك: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ سورة الكهف، وقوله تَعَالَى: ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا بَتِ اسْتَجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَجِرْتِ الْقَوِي الْأَمِينُ ﴾ سورة القصص. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه)) .

التمويل بصيغ المشاركة القائمة على الربح والخسارة

هذا النوع من الصيغ يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة حسب ما هو متفق عليه بين أطراف العملية الاستثمارية ويتضمن ما يلي:

صيغة المشاركة

هي أسلوب تمويلي تشترك بموجبه بنك إسلامي أو نافذة إسلامية على مستوى البنك التقليدي مع طالب التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان عليه، أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما (ابراهيم، 2016، صفحة 97).

مشروعيتها:

وتأخذ الشراكة مشروعيتها من خلال: قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾ سورة ص .

وأما السنة فما روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((يقول الله: أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما)).

صيغة المضاربة:

في البنوك الإسلامية وكذا النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية، تعني المضاربة دخولها في صفقة بحيث تقدم المال اللازم ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في المغنم والمغرم، فإذا تحقق الربح وزع وفقاً للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت الخسارة تتحمل النافذة خسارة في رأس مالها ويتحمل المتعامل خسارة في عمله فحسب.

العقود الزراعية

تتمثل العقود الزراعية او كما تسمى ب:الصيغ الشبيهة بالمضاربة في كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة نتناولها

فيما يلي بإختصار:

- ❖ المزارعة: هي عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وأجل معلوم؛
- ❖ المغارسة: وهي أن يدفع الرجل أرضه للنافذة الإسلامية لتغرس فيها شجرا بعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما؛
- ❖ المساقاة: وهي أن تقوم النافذة الإسلامية بتوفير آلات الري وملحقاتها، وتقوم بتركيبها في المزرعة مع السماح للمزارع بتشغيلها كما تتعهد بالتكفل بكل النفقات المتعلقة بالتشغيل، والصيانة وجلب قطع الغيار كما يدفع المزارع جزء من الإنتاج للنافذة الإسلامية؛

صيغ تمويل الإستثمارية القائمة على الوكالة والبيع بالتقسيط

الوكالة : هي قيام النافذة الإسلامية مقام عملها في التصرفات المالية والاستثمارية والخدماتية مثل بطاقات الائتمان والكمبيالة أو التظهير التوكيلي بشكل جزئي أو بمعدلات منخفضة في الاعتماد المستندي وخصم الأوراق المالية والاعتماد بالقبول والتحويلات البنكية.

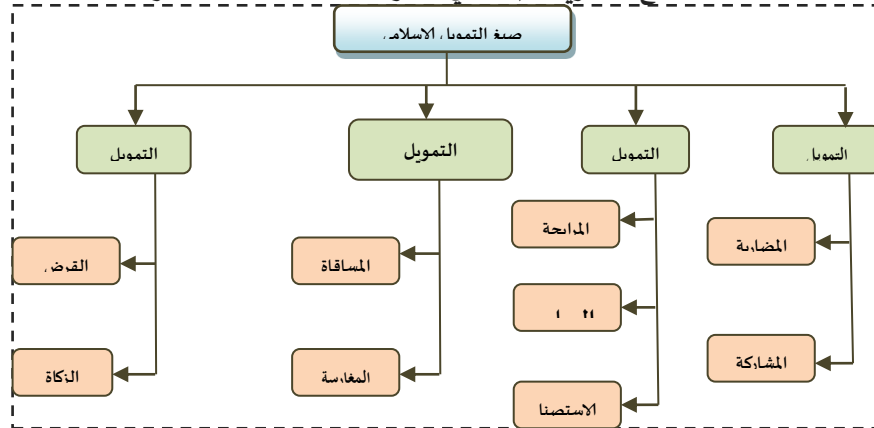
البيع بالتقسيط: هو بيع الشيء بثمن مؤجل يدفع على أقساط معلومة في أوقات محددة، أكثر من ثمن الحال حيث تكون فيه النافذة الإسلامية بائعا فتقوم بتسليم السلعة عند التعاقد، والعميل مشتريا يسدد ثمن المبيع كله أو على أقساط في تاريخ لاحق يحدد عند التعاقد.

ملاحظة:

هناك أنواع أخرى من المنتجات الإسلامية كالقرض الحسن الزكاة؛ الهبات؛ الصدقات وكل هذه الأنواع تندرج ضمن

الجانب التكافلي التضامني والبنوك الإسلامية

الشكل 6: صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعطيات السابقة

2.5. ملائمة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.2.5. ملائمة صيغ التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقوم صيغ المشاركة على أساس قاعدة التداول وتمليك الأصول، في حين تلتزم عقودها المبرمة بمبدأ العدالة في توزيع الحقوق والإلتزامات بين الأطراف المتعاقدة وفق مبدأ التعادل في المعاوَضات.

أولاً: صيغة المشاركة

تعد صيغة المشاركة من أهم الصيغ الملائمة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة ويرجع ذلك إلى:

- خلوص صيغة المشاركة من تطبيق معدلات الفائدة واعتمادها على المشاركة في الربح وتقاسم الخسائر يخفض من حجم تكاليف التمويل وتكاليف الخسائر الفجائية التي تعاني منها المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في النظام الربوي؛
- تمكنت صيغة المشاركة من تخطي حاجز الضمانات الذي يمثل أكبر عقبة للوصول لتمويل صغار المزارعين والمنتجين والمستثمرين والحرفيين في النظام الربوي؛
- توفر صيغة المشاركة حرصاً من الممول على نجاح المؤسسة المصغرة والصغيرة وتطورها نظراً لمشاركة هذا الممول في نتيجة هذه المؤسسة من ربح أو خسارة؛
- تنوعها من حيث المدة والطبيعة والنشاط؛

دور وإستخدامات صيغة المشاركة في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تبرز أهمية المشاركة في توفير التمويل القائم على الثقة المتبادلة وتقاسم المخاطر، ما يزيد من قدرات هذه المؤسسات على النمو والإستدامة، ويدعم اندماجها الفعال في الاقتصاد الوطني، ومن بين أدوار ومجالات إستخدام هذه الصيغة نذكر مايلي:

تساهم صيغة التمويل المشاركة من إنشاء مشروع صناعي إستثماري فهذا يؤدي إلى زيادة عدد المؤسسات ونموها وبالتالي زيادة المنتجات في السوق ما يزيد من التنافسية ويقلل من الإحتكار.

- ❖ المشاركة في تسويق المحاصيل الزراعية: تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بدفع نصف المبلغ للمزارع على أساس الإشتراك معه بشراء الإنتاج، وتقوم مؤسسة التمويل بالاتفاق على الترحيل والتخزين والتأمين للمنتوج في إطار عقد الشراكة مع المزارع الصغير، بعدها يقوم الشريكان (المؤسسة المالية والمزارع) ببيع المحصول بعد شهرين أو ثلاثة من بداية موسم الحصاد بسعر السوق ويقتسمان الربح بينهما على أسس عادلة؛
- ❖ المشاركة في عمليات الاستيراد والتصدير: ويمكن استخدام صيغة المشاركة في تمويل صادرات المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة عن طريق فتح إعتماد مستندي لتوريد منتجات العميل؛

ثانياً: صيغة المضاربة

تعد صيغة المضاربة من بين الصيغ المناسبة لتمويل المؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة ويرجع ذلك إلى:

- يقوم صاحب المؤسسة الذي لا يملك رأس المال، ولكن يملك الحرفة بالإدارة والتنظيم المتعلقة بالنشاط المتفق عليه بينما يؤمن المصرف الموارد اللازمة لإقامة المؤسسة، وتكون الأرباح موزعة بين المصرف، وطالب التمويل بنسبة متفق عليها وفي حالة حدوث خسارة يتحملها المصرف، إذا ثبت عدم تقصيره وإخلاله بشروط المضاربة، ويكفيه أنه خسر جهده؛
- المضاربة هي صيغة تمنح للمبدعين والمخترعين، فرصة لترجمة فرصهما يسمح لهم الخروج من حالة الخمول للإنتاج وخلق مؤسسات إبتكارية وإستثمارية تضيف للإقتصاد مورد جديد لإمتصاص البطالة؛

2.2.5. ملائمة صيغ المدائينات (البيوع) في دعم ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتيح هذه الصيغ للمؤسسات الحصول على التمويل اللازم، لتغطية احتياجاتها التشغيلية أو الإستثمارية دون

الدخول في ترتيبات معقدة أو مخاطرة تقاسم الأرباح، ومن ثم، تسهم صيغ المدائينات في تعزيز النمو والاستمرارية لهذه المؤسسات، ضمن إطار شرعي وتنموي متوازن.

أولاً: صيغة المرابحة

تكمّن أهميتها في توفير تمويل آمن وشفاف يمكّن هذه المؤسسات، من إقتناء مستلزماتها التشغيلية دون تحميلها أعباء مالية فورية مما يساهم في دعم نشاطها الإنتاجي وتعزيز قدرتها على النمو والاستمرارية ضمن إطار تمويلي متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

❖ تكونت كلفة الشراء الأول معلومة بالنسبة لأصحاب هذه المؤسسات حيث يمكن سديد الثمن على أقساط ولا يشترط أن يكون دفعة واحدة فقط (سحوان، 2023، صفحة 853)؛

❖ تساهم صيغة المراجعة في تمويل الأغراض إنتاجية كتمويل الفلاحين، بالبذور أو الأشجار المثمرة وعلف الدواجن أو آلات الإنتاج، أو في شراء مواد وسيطة تدخل في الإنتاج هنا يكون لها أثر إيجابي على المؤسسات، الناشطة في هذا القطاع حيث تضيف قيمة مضافة حقيقية في السوق، من خلال زيادة المحاصيل الزراعية، تجعل من المؤسسات مستدامة في نشاطها الإنتاجي؛

❖ فهذه الصيغة لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت مؤسسات صناعية، أو زراعية، أو تجارية، وذلك من خلال الحصول على احتياجاتها التمويلية اللازمة؛

ثانياً: صيغة الإستصناع

أهمية التمويل بالاستصناع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما أن صيغة الاستصناع، يمكن لها أن تلعب دوراً مؤثراً في تنمية قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق:

✓ فهذه المؤسسات من خلال هذه الصيغة يمكنها من الحصول على المستلزمات التمويلية الصناعية، التي لا تستطيع الحصول عليها، نظراً لضعف قدرتها المالية من جهة، و من جهة أخرى صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية التي تضع شروطاً تعجيزية للإقتراض، خاصة بالنسبة لهذه المؤسسات؛

✓ البنك يمكن ويساعد هذه المؤسسات على تسويق وبيع منتجاتها في الأسواق بأسعار تنافسية، وبالتالي تقلل هذه المؤسسات من تكاليف التسويق كتكاليف التوزيع التخزين؛

✓ إستخدامها في تمويل عقود المقاولات؛

✓ إستخدامها في تلبية طلبات التجار أو المستهلكين الذين يرغبون بسلعة ما ذات مواصفات محددة، حيث يقوم المصرف الإسلامي بتوفير هذه السلعة وبالمواصفات المطلوبة عن طريق إستصناعها في المشروع الصغير؛

✓ عقد الاستصناع ينظر إليه على أنه عقد من عقود البيع، وهو مقارب أيضاً لعقد الإجارة في طبيعته، يمكن لهذا العقد بالذات أن يساهم في تمويل صغار الصناع، أو الحرفيين وفقاً لإستراتيجية معينة لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثاً: صيغة الإجارة

تعد صيغة الإجارة من أهم الصيغ الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرجع ذلك إلى مايلي:

❖ تساهم صيغة الإجارة في حل مشكل الضمانات التي تعجز عن توفيره أغلب المؤسسات المصغرة والصغيرة خاصة المنشأة حديثاً من خلال تملك مصدر التمويل للأصل الثابت المؤجر إلى حين سداد كامل الأقساط يعد ضماناً له لاسترداد حقه في حالة فشل المؤسسة المصغرة والصغيرة عن سداد مستحققاتها؛

❖ يمكن لمصدر التمويل أن يقوم بالتأمين التعاوني على تلك الأصول المؤجرة حيث أبحاث الشريعة الإسلامية هذا النوع من التأمين وبذلك يضمن حقه في تلك الأصول عند تعرضها للمخاطر؛

❖ تعتبر الأقساط الدورية التي يدفعها المشروع الصغير نفقات تشغيلية دورية يمكن أن يتحملها المشروع ولا تؤثر على قدرة المشروع الصغير المالية ولا على قدرته على الإيفاء بالتزاماته؛

❖ يمكن هذا الأسلوب صاحب المشروع الصغير من تمويل كامل تكلفة الأصول المستأجرة حيث لا يتطلب أن يدفع المستأجر جزءاً من ثمنه نقداً؛

رابعاً: صيغة السلم

يقوم المصرف الإسلامي في هذه الصيغة بتمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدخلات الإنتاج في صورة مواد أولية وآلات ومعدات مقابل الحصول مستقبلا على بعض منتجاتهم ليقوم بإعادة تسويقها وتعدّ هذه الصيغة ملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائية للاعتبارات التالية:

- يسدّد أصحاب هذه المؤسسات ما عليهم من ديون سلعا من إنتاجهم، وهو ما يضمن لهم طلب على إنتاجهم قبل البدء فيه ويمثل ذلك ميزة تسويقية بالنسبة لهم لأنّه يجنّبهم منافسة المؤسسات الكبيرة؛
- يستخدم عقد السلم في تمويل المقاولات الصناعية المصغرة، والصغيرة، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية، خاصة في ميدان الصناعات الغذائية الصغيرة بكل أنواعها، والصناعات في إطار عقود مقاوله من الباطن مع مؤسسات أخرى؛

3.2.5. ملائمة صيغ التمويل الإسلامي التكافلية الخيرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي صيغ التمويل القائمة على البر والإحسان، حيث تقوم هذه الأعمال إما على أساس تملك المنفعة أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي:

أولاً: صيغة الزكاة: المقصود من الزكاة يتمثل في إعادة توزيع الثروة خفض البطالة توجيه المال نحو الاستثمار وتنمية طاقات الفرد عن طريق بعث الطمأنينة في نفسه، وهو ما يتوافق مع ما تحققه المؤسسات المصغرة والصغيرة من مزايا للفرد والمجتمع.

ومن أهم مزايا مساهمة الزكاة في إستدامة ونمو المؤسسات نذكر مايلي:

- الزكاة هي إقتطاع من رؤوس الأموال النقدية وهي ضريبة ضد الإكتناز، وهو ما يشجع أصحاب الاموال على دفع اموالهم في السوق بدل إكتنازها ما يشجع على إقامة مشاريع إستثمارية، وتنشيط السوق المحلية؛
- إدارة الزكاة بطرق فعالة قد تكون حل لبعض مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء المتعلقة بالجانب التمويلي وكذا الجانب التمويلي وحتى إنها تساهم في توسعها ونموها؛
- ترفع الزكاة معدلات الطلب الكلي الإستهلاكي، وهذا يعتبر حافز للمؤسسات على زيادة الإنتاج والسلع المعروضة، ومنه إحداث وتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعمل على مكافئة الطلب الكلي الإستهلاكي؛

ثانياً: القرض الحسن:

يعد التمويل بالقرض الحسن من أكثر صيغ التمويل الإسلامية ملائمة لطبيعة وخصائص المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة .

الجدول 13: ملائمة صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الصيغة	المجال الملائم	ملاحظات
المشاركة	-تمويل شراء الأصول الثابتة. -تمويل إحتياجات رأس المال العامل.	-تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. -الأنسب لتمويل الصناعة والزراعة.
المضاربة	-تمويل شراء الأصول الثابتة. -تمويل إحتياجات رأس المال العامل. -التمويل النقدي (إحتياجات السيولة).	-تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. -الأنسب لتمويل الحرفيين والمهنيين.
المرابحة	-تمويل شراء الأصول الثابتة. -تمويل إحتياجات رأس المال العامل. -تمويل تجارة الصناديق والوارد.	-تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية. -الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات.
السلم	-تمويل شراء السلع الصناعية والزراعية. -تمويل إحتياجات رأس المال العامل. -التمويل النقدي (إحتياجات السيولة).	-تصلح لتمويل النشاط الزراعي. -تصلح لتمويل التصنيع الزراعي.
الإستصناع	-تمويل شراء الأصول الثابتة.	-تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية.

ملائمة صيغ التمويل الإسلامي في نمو وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الإجارة	-تمويل شراء الأصول الثابتة. -تمويل الخدمات(الصحية والتعليمية).	-الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات.
القرض الحسن	-تمويل كل الأغراض.	-الأنسب للتمويل النقدي.
الزكاة والصدقات	-تمويل كل الأغراض.	-الأنسب لتمويل الإحتياجات الإستهلاكية.
الوقف	-تمويل شراء الأصول الثابتة.	-الأنسب لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعلومات السابقة.

- ✓ فالقرض الحسن في الأصل صيغة تمويل تعاونية المقرض يقدم القرض للمقترض ليكون له حرية الانتفاع به على أن يرد المقترض للمقرض مبلغ القرض أو مثله، وهو بذلك يعد من أفضل الصيغ التمويلية التي تتلاءم مع المؤسسات الصغيرة والصغيرة وذلك للكلفة المحدودة التي تحملها المؤسسة؛
- ✓ القرض الحسن يعد من أكثر صيغ التمويل بكفاءة وفاعلية في تمويل المؤسسات الصغيرة والصغيرة والمتوسطة فهو يعد نموذجاً فاعلاً للمزج بين المال القليل والجهد الجاد لكل من المقرض والمقترض؛
- ✓ القرض الحسن يساهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية على حد سواء إضافة إلى كونه أضمن للمصرف الإسلامي من التمويل الاستهلاكي؛

3.5. متطلبات تطبيق وتطوير صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- لتطبيق وتطوير صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توفير بيئة قانونية ومالية ملائمة، وكفاءات متخصصة، وآليات فعالة لتقييم المخاطر ودعم حكومي يعزز انتشارها ومن بينها نذكر:
 - تبني نظام مالي إسلامي محلي متماسك : يحتاج التمويل الإسلامي في أي دولة إلى حد أدنى من التطور لا بد أن يشمل نزام مالي إسلامي متماسك تقدم فيه " خدمات الوساطة المالية المصرفية وغير المصرفية ويتواجد فيه أسواق مالية إسلامية تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات فيظل بنية تحتية داعمة؛
 - تطوير أسواق مالية إسلامية تتميز بالنشاط والكفاءة: هناك حاجة إلى تطوير سوق مالي إسلامي دولي تتميز بالنشاط والكفاءة، لدورها المرتقب في تعزيز سيولة الأدوات المالية وقدرة المتعاملين على إدارة المخاطر؛
 - وفرة خيارات متعددة من الأدوات المالية: هناك حاجة لتوفير منتجات مالية كفؤ ، لأن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى تطوير منتجات متوافقة مع الشريعة لتلبية عدد من الإحتياجات الملحة أبرزها:
 - إدارة السيولة وتوظيف الأموال قصيرة الأجل وتقليل الاختلال بين أجال الأصول والخصوم في ميزانياتها؛
 - إدارة المخاطر المالية والتحوط؛
 - توظيف الموارد بتكلفة تنافسية؛
 - إدارة الميزانية عن طريق التوريق؛
 - إحتياجات الموارد البشرية: تأهيل وتدريب الموارد البشرية في الجانبين المالي والشرعي لضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق الكفاءة التشغيلية؛
 - إطار قانوني وتنظيمي ملائم: وجود تشريعات تدعم الصيرفة الإسلامية وتراعي خصوصية عقودها كالمضاربة والمرابحة؛
 - آليات تقييم مخاطر ملائمة: تطوير أدوات لقياس وتوزيع المخاطر في الصيغ التشاركية كالمشاركة والمضاربة؛
 - وعي وثقافة تمويلية: نشر الوعي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مزايا وخصوصيات التمويل الإسلامي.

6. خاتمة:

وفي ختام ورقتنا البحثية هذه تجدر الإشارة أن صيغ التمويل الإسلامي وأدواته التمويلية، تملك مقومات حقيقية لدعم نمو وإستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لما توفره من بدائل شرعية مرنة تراعي خصوصيات هذه المؤسسات وتساهم في نمو نشاطها الإقتصادي بشكل متوازن ومستدام.

توصلنا في آخر هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✚ تتميز صيغ التمويل الإسلامية بالتنوع، وبالتالي توفر خيارات كثيرة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاختيار ما يناسبهم من صيغ لتمويل مؤسساتهم؛
 - ✚ لضمان إستدامة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها الإقتصادي والإجتماعي، يتعين وضع الآليات الملائمة والبيئة القانونية والتنظيمية المحفزة على ذلك؛
 - ✚ تزايد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة في مجال تدعيم وتنمية هذا القطاع؛
 - ✚ تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في الربح الخسارة، من الأساليب التمويلية الملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تتسم به هذه الصيغ بخصائص فريدة ومزايا عديدة؛
 - ✚ يهتم كل من بنك البركة ومصرف السلام بتقديم التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مجموعة من صيغ التمويل كالمشاركة والإجارة، والتي تعتبر أكثر ملائمة في تمويل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أصحاب الأفكار الجديدة الغير قادرين على تمويل أنفسهم؛
 - ✚ من أجل تطبيق وتطوير صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب توفير بيئة قانونية ومالية ملائمة وكفاءات متخصصة؛
- مقترحات الدراسة :

- ضرورة تبسيط وإلغاء التعقيدات الإدارية والضمانات التقليدية، التي تحد من إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم المالي والمرافقة الميدانية لأصحابها بما يؤدي إلى دعم الإقتصاد الوطني؛
- إستحداث صيغ تمويلية إسلامية جديدة من طرف البنوك الإسلامية، والنوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية أكثر فاعلية وأكثر ملائمة في دعم وتمويل أصحاب المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات؛
- على المسؤولين عن شؤون الصيرفة الإسلامية في الجزائر تنظيم لقاءات وندوات دورية، لعرض أساليب التمويل الإسلامي وتأكيد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال؛
- إعتتماد السلطات العامة سياسات تحفيزية وقواعد قانونية وتنظيمية، واضحة تدعم التمويل الإسلامي وتدمجه ضمن إستراتيجيات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني؛
- ضرورة فتح مكاتب ونوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية، تُسند إليها مهمة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

7. قائمة المراجع:

1. القرار رقم: 178 ، (4/19). (2009). مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة. لإمارات العربية المتحدة..
2. (01 جوان، 2025). القرار رقم 85 المتعلق بكيفية إصدار الصكوك السيادية الإسلامية من قبل الخزينة العمومية.
3. الجريدة الرسمية. (10 جانفي، 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (02-17). الجزائر.
4. الغالي بن ابراهيم. (2016). تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
5. حامد بن حسن بن محمد علي ميرة. (2011). عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية (الإصدار 1). الرياض، السعودية: دار الميمان للنشر والتوزيع.
6. حربي محمود. (2010). إدارة المصارف الإسلامية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. داود غديري. (2023). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهابات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنوع الإقتصاد الوطني وترقيته. مجلة الإقتصاد والمالية، 9(1).
8. سعيد بن أحمد. (ديسمبر، 2023). إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في الجزائر. مجلة دفاتر، 19(2)، صفحة 391_396.
9. سماحة محمد تقي العثماني. (2019). مقدمة في التمويل الإسلامي. (1، المحرر) دمشق، سوريا: دار الرواد للنشر والتوزيع.

10. عبد الحليم عمار غربي. (2018). " الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي " . (1، المحرر) دمشق، سوريا: مطبوعات kie publications.
11. عبد القادر خليل. (2017). الإقتصاد البنكي -مدخل معاصر-. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. عبد بش عمر. (بلا تاريخ). واقع التأمين التكافلي في الجزائر في ظل المرسوم التنفيذي 81-12_دراسة تحليلية لشركة لجزاير تكافل. _مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، 8(1).
13. علي سحوان. (جوان، 2023). أهمية صيغ التمويل الإسلامية لتويل المؤسسات الصغيرة والمتسطة في الجزائر. مجلة المعيار، 14(1).
14. فتيحة بن عزوز. (سبتمبر، 2018). الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الدراسات والبحوث القانونية(10).
15. ميساء حبيب سلمان، و سمير العبادي. (2015). المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي. (1، المحرر) عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.
16. يعرب محمود إبراهيم الجبوري. (2014). دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار. (1، المحرر) عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
17. Ahlem, B., & Aissa, N. (2022). Islamic finance an alternative model for reviving Algeria's banking sector.Case: BNA, the first public bank to adopt Islamic finance products. Journal of contemporary economic research, 5(2), p. 552.